

للمراجعين إنجاز معاملاتهم غير المتوفرة إلكترونياً

«التأمينات»: بدء تشغيل نظام الحجز المسبق للمراجعين اعتباراً من 12 الجاري

تم الرد على أكثر من 50 ألف استفسار من المواطنين عبر حسابات المؤسسة بمواقع التواصل والخدمات الهاتفية



«التأمينات» ردت على أكثر من 50 ألف استفسار

عودة العمل التدريجي بمقرها بطاقة إنتاجية أقل من 30 في المئة. ولفت إلى أنها لم تتوقف وما زالت مستمرة بتنفيذ خدماتها الإلكترونية عبر موقعها الرسمي وتطبيق (نذر) إضافة لاستقبال الاستفسارات عبر حساباتها بوسائل التواصل الاجتماعي والخدمة الهاتفية (114).

حالياً إلى 36 خدمة إلكترونية ويجري العمل على تقديم المزيد من الخدمات الإلكترونية التي سيتم الإعلان عنها تباعاً. وأكد العثمان حرص المؤسسة على توفير كل الاحترازاات والتدابير الصحية اللازمة لوقاية جميع مراجعيها وموظفيها خلال

النوازل الاجتماعي والخدمة الهاتفية. وأضاف أنه تم إضافة العديد من الخدمات الإلكترونية في الموقع الرسمي وتطبيق (نذر) مبيناً أن عدد الخدمات الإلكترونية المقدمة في 12 مارس الماضي كان 12 خدمة حيث تم زيادتها لتصل

أكثر من مليار دينار كويتي للبنوك (نحو 3 مليارات دولار أمريكي) وذلك لأصحاب المعاشات التقاعدية والمستحقين للأنصبة والبطالة. وذكر أنه تم كذلك الرد على أكثر من 50 ألف استفسار من المواطنين عبر حسابات المؤسسة بمواقع

أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية البدء بتشغيل نظام حجز المواعيد المسبق للمراجعين إلكترونياً عبر موقعها الرسمي وذلك لاستقبالهم اعتباراً من 12 يوليو الجاري تنفيذاً لخطة العودة التدريجية للعمل. وقال المدير العام للمؤسسة مشعل العثمان لـ «كونا» أمس إن المؤسسة بدأت باستقبال طلبات حجز المواعيد المسبق عبر موقعها الرسمي اعتباراً من 12 يوليو الجاري لتنفيذ خطة العودة التدريجية للعمل. وقال المدير العام للمؤسسة مشعل العثمان لـ «كونا» أمس إن المؤسسة بدأت باستقبال طلبات حجز المواعيد المسبق عبر موقعها الرسمي اعتباراً من 12 يوليو الجاري لتنفيذ خطة العودة التدريجية للعمل. وقال المدير العام للمؤسسة مشعل العثمان لـ «كونا» أمس إن المؤسسة بدأت باستقبال طلبات حجز المواعيد المسبق عبر موقعها الرسمي اعتباراً من 12 يوليو الجاري لتنفيذ خطة العودة التدريجية للعمل.

معولاً على المساندة العربية والدولية وزير الخارجية اللبناني يشيد بموقف الكويت إزاء التحديات التي تواجهها بلاده



السفير عزام الصباح مع ناصيف حتي

أشاد وزير الخارجية والمغتربين في لبنان ناصيف حتي أول أمس بموقف دولة الكويت من بلده إزاء التحديات الراهنة معولاً على المساندة العربية والدولية. جاء ذلك خلال لقاء الوزير مع سفيراء الدول العربية المعتمدين لدى إيطاليا بمناسبة زيارة رسمية إلى روما حيث يجري خلالها لقاءات بدأها مع نظيره الإيطالي لويجي دي مايو وتشمل وزير الدفاع

لورنتسو غوريني ورئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية جيلبير أنغبو. وأكد الوزير حتى في حديثه إلى سفيراء المجموعة العربية أن «لبنان سوف يتجاوز التحديات التي يواجهها بفضل تعاون الدول الشقيقة اللبناي والمجتمع الدولي». وذكر السفير الشيخ عزام المبارك أن الوزير اللبناني أشاد بموقف الكويت إزاء لبنان، مشيراً إلى الأعداد لزيارات

إلى الدول الشقيقة والصديقة لـ «كونا» أمس إن سيقوم بها كبار المسؤولين اللبنانيين من أجل حشد الدعم والتعاون في مواجهة هذه التحديات والتي «التفكير في عقد قمة عربية تنموية في هذا الإطار». ومن المقرر أن يقوم الوزير اللبناني أمس بزيارة دولة الفاتيكان للاجتماع مع كل من وزير خارجية الفاتيكان كبير الاساقفة بول ريتشارد غالاغر.

تمديد فترة زيارة المقابر اعتباراً من يوم الجمعة المقبل البلدية: إصدار تراخيص البناء في «المطالع» بعد إنجاز البنية التحتية



تمديد الزيارة للمقابر من الجمعة المقبل



أحمد المنفوحى

التدرجية للحياة الطبيعية في البلاد لكن مع تطبيق جميع الاشتراطات الصحية الموسوعة سابقاً. وأكدت ضرورة الحرص على التقيد بلبس الكمامات والتباعد البدني وعدم الاستعانة بعمالي المقابر إضافة إلى التعاون التام مع إدارة المقبرة. وكانت بلدية الكويت أعلنت نهاية الشهر الماضي عن فتح المقابر يومياً للجمهور من الساعة 5:30 إلى 8:30 صباحاً.

بقرارات وتوجيهات مجلس الوزراء في هذا الصدد لا سيما أن القضية الاسكانية تعتبر من القضايا الهامة. من ناحية أخرى أعلنت البلدية ممثلة ببادرة شؤون الجنائز أمس عن تمديد فترة السماح بزيارة المقابر لتصبح من الساعة 5:30 إلى 10:30 صباحاً اعتباراً من يوم الجمعة المقبل. وأوضح البلدية في بيان صحفي ان القرار جاء تماشياً مع مراحل العودة

استكمال جميع خدمات البنية التحتية التي تتضمن التغذية بالمياه العذبة والصرف الصحي الدائم. وقال ان الموافقة ستكون مشروطة بالانتهاء ومن ربط المشروع على بحيرات الأمطار للحماية من السيول فضلاً عن استعمال الأخذ بالملاحظات المقدمة من ادارة المساحة في البلدية. وأكد ان البلدية حريصة على ازالة جميع المعوقات أمام المشروع وملتزمة

أعلن مدير عام البلدية أحمد المنفوحى أمس استعداد البلدية للبدء في إصدار التراخيص الهندسية الخاصة بالسكان السكنية في مشروع مدينة المطالع السكنية بعد الانتهاء من إنجاز خدمات البنية التحتية واستكمال جميع الخدمات. وأوضح المنفوحى في بيان صحفي ان البلدية وافقت على إصدار التراخيص الهندسية للبناء شريطة الانتهاء من

نعارض كل محاولة تمارسها أي أطراف خارجية للضغط على البلاد «التقدمية»: متمسكون بموقفنا المبدئي ضد تحويل الكويت إلى ساحة لتصفية الحسابات والصراعات الإقليمية

نعارض كل محاولة تمارسها أي أطراف خارجية للضغط على البلاد

«التقدمية»: متمسكون بموقفنا المبدئي ضد تحويل الكويت إلى ساحة لتصفية الحسابات والصراعات الإقليمية

يتم نشرها بعد". ولقنت الحركة إلى موقفها تجاه الأحزاب السياسية الدينية، وتحديداً الأحزاب ذات الصلة بمادة التسريبات، مضيفة "فنحن كما هو معروف نعدنا خصوصاً من الناحيتين السياسية والفكرية، ذلك أن مشروع هذه الأحزاب القائم على بناء الدولة الدينية مشروع رجعي يناقض مشروعنا تماماً، كما أن بنيتها طبقية ونهجها الاقتصادي الرأسمالي متعارض معنا حركة سياسية معبرة عن مصالح العمال والفئات الشعبية المهمشة، ومن الطبيعي أننا لسنا في وارد الاصطفاف سياسياً مع هذه الأحزاب، ولا معنيين بتجريب نهجها وعلاقتها ومواقفها"

لا إقصاء لأي طرف سياسي ما بقي ملتزماً بالوجهة الوطنية وبعيداً عن سياسة الأنتمار من الخارج خصوصاً أن هناك شكوكاً بأن تكون هذه التسجيلات المسربة هي التسجيلات الوحيدة، فقد تكون هناك تسجيلات أخرى لم



الحركة التقدمية KUWAITI PROGRESSIVE MOVEMENT

الحركة التقدمية

أكدت الحركة التقدمية الكويتية أنها لا تزال وستستمر متمسكة بموقفها المبدئي ضد تحويل بلادنا الكويت إلى ساحة لتصفية الحسابات والصراعات الإقليمية، كما أننا في الحركة التقدمية الكويتية نعارض كل محاولة تمارسها أي أطراف خارجية للضغط على الكويت بهدف التأثير على قرارها السيادي. وأضافت الحركة، في بيان صحفي، أنها لا يمكن أن تكون مع إقصاء أي طرف سياسي كويتي بشرط أن يكون هذا الطرف ملتزماً بالوجهة الوطنية وبعيداً عن سياسة الأنتمار من الخارج والتآمر مع أطراف إقليمية. وزادت الحركة "في هذا

مجلس القضاء يوافق على تعيين القاضيات الجديدات



مجلس القضاء وافق على تعيين القاضيات الكويتيات

العامه المحال إليه أخيراً والذي يتضمن أسماء 54 رئيساً ووكيل نيابة بينهم 8 إناث للمرة الأولى في تاريخ البلاد.

والعمل في المحكمة الكلية بدءاً من الموسم القضائي الجديد المقرر له نهاية سبتمبر المقبل. واعتمد المجلس كشف النيابة

وافق المجلس الأعلى للقضاء في اجتماعه أمس على قبول تعيين القاضيات الجديدات للأنظار بالسلك القضائي

«التدريس»: صياغة لأئحة «الجامعات» بما يحقق الحرية الأكاديمية

ب- إهدار الضمانات في التحقيق والتأديب: نصت المادة (37) من القانون على الضمانات التأديبية، وإجراءات التحقيق والتأديب، وإجراءات توقيع العقوبة التأديبية، وطرق التظلم من القرارات الصادرة في هذا الشأن. ويلاحظ أن اللائحة لم تشر إلى حق المحقق معه في أن يكون معه محام، وجعلت إمكانية منع المحقق معه من حقه في المواجهة، ومناقشة الشهود، وحضور جلسات تقديم أدلة الإثبات، ومنع المحقق معه من الاستعانة بخبير فني، وأجازت طلب إحالة آخرين إلى التحقيق أمام اللجنة نفسها دون مراعاة الدرجات العلمية، إضافة إلى الاستمرار بالتحقيق رغم حصول المحقق معه على حكم البراءة، واستمرار التحقيق لمدة غير محددة، وجعل التظلم وجوبياً للقرار الصادر من مجلس التأديب.

رفضت جمعية أعضاء هيئة التدريس، اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الحكومية رقم (76) لسنة 2019، معتبرة أن الأعضاء فيها، أقرب ما يكونون لمجموعة من المشايخ، أو محبوسين في إصلاحيات، أو ماوي تاهيلية لسجناء، مطالبة بضرورة سحبها وإعادة صياغتها، بما يحقق رفعة مكان الحرية الأكاديمية، واستقلال القرار الجامعي وشفافيته، ووضع الأسس التي تحترم مبادئ العدالة والمساواة، بما يكفل احترام أحكام القضاء، والاعتزاز بالأساتذة بحسبانهم فقهاء الأمة وعلماءها.

أفاد بيان للهيئة، أول من أمس، أن اللائحة احتوت في أكثر من 51 في المئة من موادها، على جرائم تأديبية على أعضاء الهيئة، واعتبار مخالفة المحظورات جريمة ترتب الفصل من الجامعة من دون بيان هذه المحظورات. وعقد البيان أبرز ملاحظات الهيئة على اللائحة كما يلي: أ- اختيار العميد: القانون في المادة (9) منه لم يترك لمجلس الجامعات الحكومية سلطة وضع قواعد، وطريقة اختيار أعضاء اللجنة التي نص القانون ذاته في المادة (10) منه إلى ذلك من اختصاص مجلس الجامعة ذاته، ما يشير إلى أن اللائحة تخالف القانون بإعطاء مجلس الجامعات الحكومية سلطة وضع طريقة اختيار، وتعيين لجنة اختيار العميد، واستبعدت اللائحة أي اعتبار لآراء أعضاء الهيئة التدريسية، ولم تلتفت للعنصر الديمقراطي، ووضع أي تقدير له.